گۆڤارا ئەکادیمی یا زانکۆیا نەورۆز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ.١، ٢٠٢٤
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0.، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n1a1867

الموارد النفطية بين النعمة والنقمة دراسة تحليلية لبعض الدول النفطية (2004-2021)

ريجوان جعفر عبدالرحمن الدوسكي، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص

أكدت بعض الدول النفطية أن وفرة الموارد النفطية فيها هي بمثابة لعنة على اقتصادها وخاصة بعد الانتشار الواسع لمفهوم لعنة الموارد ومن هنا تأتي أهمية الدراسة لمعرفة الأسباب وراء هذا المفهوم في مثل هذه الدول، وللوصول الى هدف الدراسة تم عرض مفهوم لعنة الموارد من خلال الاستعانة ببعض الأدلة التجريبية لدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية وكيف انها كانت نعمة عليها، اضافة الى بيان مواقف الضعف في دول أخرى باعتبارها لعنة على اقتصادها، وذلك من خلال استخدام الاسلوب الوصفي لتحليل بعض المؤشرات المهمة التي تفسر سبب تحول النعمة الى نقمة مثل الفساد ومؤشر التبعية للموارد النفطية والريع النفطي، وذلك من خلال تحليلها لحالة بعض الدول النفطية كالامارات العربية المتحدة والجزائر والعراق بهدف المقارنة بينها ومحاولة الاستفادة من التجارب الناجحة منها، وتوصلت الدراسة الى أن العراق يعاني من مستويات عالية من الفساد وذلك حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر من قبل منظمة الشفافية الدولية حيث تعاني مؤسساتها من "لعنة الفساد" لاستغلال السلطة لاغراض شخصية ووجود الطائفية وأيضا اعتمادها على العلاقات الشخصية والمحسوبية في التوظيف وإهمال الكفاءات، واقترحت الدراسة أن الدولة يجب أن يكون لديها الرغبة وقوة الإرادة للنهوض باقتصادها والاستفادة من مواردها واستغلالها في المشاريع الانتاجية.

الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد، نعمة الموارد، الصادرات النفطية، الفساد، الدول النفطية.

المقدمة:

يعتبر التخلص من فخ الموارد أو لعنة الموارد إحدى الاشكاليات التي تعاني منها معظم الدول النفطية حيث ان وفرة المورد سهل على اي دولة الحصول على الايرادات المالية التي بدلا من ان تحولها الى دولة غنية وتحقق التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية شكلت عبئا كبيرا عليها حيث اصبحت سببا في تفشي الفساد و زيادة الفقر وتهميش القطاعات المهمة في الاقتصاد كالزراعة والصناعة ومصدرا اساسيا للاستبداد من قبل الحكومة ويجعل أثر وفرة المورد ان يتحول بسرعة الى لعنة على الدولة والوقوع في فخ الموارد وهذا هو سبب تسمية بعض الخبراء لها بـ(لغز الوفرة).

ان الاعتماد الكلي على المورد النفطي مع وجود مؤسسات ضعيفة يساعد على نشوء دولة ريعية تميل الى الطابع السلطوي للحكومة وتتركز الايرادات النفطية مع الاقلية مع زيادة الانفاق دون التفكير بنضوب هذه الثروة. على النقيض من ذلك هناك دول اخرى غنية بالموارد ولكنها تمكنت من ادارة مواردها والاستفادة من ايراداتها المتزايدة في تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال استغلالها في تفعيل كافة القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة وهي بعيدة كل البعد عن مفهوم لعنة الموارد.

على الرغم من تمتع العراق بثروة نفطية ضخمة والتي تعتبر نعمة أنعمها الله على هذا البلد ولكن مازال عالقا في المشاكل، ويعاني من اضطرابات اقتصادية واجتماعية ومستويات عالية من الفقر، ولكي يتخطى العراق من مفهوم لعنة الموارد في البداية يجب ان يكون على دراية ومعرفة كاملة بمدى خطورة الوضع ومن المهم ان يكون لديه الرغبة في تخطي الأزمة من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيق التنوع في اقتصادها وذلك من خلال تحويل جزء من ايراداتها الى المشاريع التنموية وإنشاء الصناديق الادخارية والسيطرة على ادارة القطاع النفطي وتوفير الشفافية عند توقيع العقود ومقدار الموارد المستخرجة والأموال المتحصلة منها وبالنهاية سيتم الحد من الفساد.

أهمية الدراسة:

تعتبر الموارد النفطية التي تتمتع بها أي دولة نعمة يجب الاستفادة منها لتنمية اقتصاداتها، ولكن أغلبية الدول النفطية الغنية بالمورد الطبيعية تعتبرها لعنة على بلدها ومن هذه النقطة تأتي أهمية الدراسة لمعرفة الأسباب التي حولت هذه النعمة الى لعنة في بعض الدول ومنها العراق.

مشكلة الدراسة:

كيف يمكن أن تكون وفرة الموارد النفطية أو غيرها من الموارد الطبيعية، لعنة؟ ما هي حقيقة فكرة لعنة الموارد؟ ماهي طبيعة العلاقة بين وفرة الموارد ولعنتها؟ كيف نجحت الإمارات في الاستفادة من هذه النعمة؟ وما السبب وراء بقاء العراق في فخ لعنة الموارد؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مفهوم لعنة الموارد وعرض آراء الدراسات السابقة ومن ثم تحديد مواقف الضعف في الاقتصاد العراقي من خلال تحديد المؤشرات الخاصة بها ودول اخرى منها الامارات والجزائر بغرض بيان السبب وراء تحويل وفرة المورد الى لعنة في بعض الدول.

فرضية الدّراسة:

تسعى الدراسة الى توضيح كيفية استغلال بعض الدول النفطية لمواردها، وتفترض أن سوء استخدام بعض الدول لمواردها إضافة الى انتشار الفساد في مؤسساتها وعدم فرض العقوبات اللازمة فيها هي السبب وراء تسمية دول معينة كالعراق لمواردها ب(اللعنة).

منهجية الدراسة: أعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي لتحليل بعض المؤشرات في الدول النفطية المختارة.

حدود الدراسة: الحدود المكانية تتمثل ببعض الدول النفطية وهي الإمارات العربية المتحدة، الجزائر والعراق بهدف عرض تجارب هذه الدول، بينما تمتد الحدود الزمانية بين 2004-2021 ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمه الى عدد من المحاور:

-الدراسات السابقة.

-الإطار النظري للعنة الموارد.

-التحليل الاقتصادي للعنة الموارد في بعض الدول النفطية.

المحور الأول: الاستعراض المرجعي والدراسات السابقة:

دراسة (Rosser,2006) قدمت الدراسة مفهوم "لعنة الموارد" بالتركيز على ثلاثة أسئلة رئيسية: (1) هل الموارد الطبيعية ضارة بالتنمية ؟ (2) ما الذي يسبب لعنة الموارد ؟ و (3) كيف يمكن التغلب على لعنة الموارد؟ وبينت أن الأدبيات دليلاً هامًا على أن وفرة الموارد الطبيعية مرتبطة بالعديد من نتائج التنمية السلبية، ولكن هذا الدليل ليس قاطعًا بأي حال من الأحوال، وأيضا أن التفسيرات المقدمة حاليا حول لعنة الموارد لاتقدم دور القوى الاجتماعية أو البيئات السياسية والاقتصادية الخارجية في تشكيل نتائج التنمية في البلدان الغنية بالموارد، وأن أداء معظم البلدان الغنية بالموارد كان أداءً ضعيفًا من حيث التنمية.من أهم التوصيات التي جاءوا بها ضرورة اتخاذ إجراءات دولية لمساعدة البلدان ذات الموارد الوفيرة للتغلب على لعنة الموارد، مثل التدابير للحد من عدم استقرار الأسعار وتقلب الإيرادات ولكن العديد من هذه التوصيات تفشل في معالجة المسائل السياسية.

أما (John, 2010) قامت هذه الدراسة بإجراء مسح نقدي لـ فكرة "لعنة الموارد" أن وفرة المعادن والوقود تؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي في البلدان الأقل نموا، تركز الدراسة على الاقتراح القائل بأن وفرة المعادن والوقود تولد أشكالًا مقيدة للنمو من تدخل الدولة وتساعد بشكل غير عادي على الريعية والفساد، والتي يقال عموما انها تولد نتائج سلبية على النمو الاقتصادي. استنتجت الدراسة أن تقييد النمو لا تدعمه الأدلة المقارنة أو التاريخية وقد أكد أنه يجب أن يكون تفسير الحوكمة وقدرة الدولة في مثل هذه الاقتصادات متسقًا مع دليل أساسي ويعتمد المدى الذي تولد فيه وفرة المعادن والوقود نتائج إنمائية إلى حد كبير على طبيعة الدولة والسياسة وكذلك هيكل الملكية في قطاع التصدير، وكلها مهملة في كثير من أدبيات لعنة الموارد.

وفي دراسة (Mideksa, 2013) تستكشف هذه الورقة الأثر الاقتصادي لتوفر الموارد الطبيعية باستخدام دراسة حالة مقارنة كمية مع التركيز على الاقتصاد النرويجي الذي قد يكون استثنائيا، لأنه يوضح الفرص الهائلة التي توفرها الموارد الطبيعية لتحسين الرفاهية الاقتصادية، قد تختلف تجربة النرويج عن تجربة العديد من البلدان من حيث أن مؤسساتها السياسية والاقتصادية التي ظلت دون تغيير على مدى العقود الماضية. واستنتجت الدراسة أن النرويج ركزت على الحفاظ على العائدات النفطية لصالح الاجيال المستقبلية بدلا من استهلاكها. وفي في الاخير قدم البحث مجموعة من الاسئلة: إذا كانت التجربة النرويجية استثنائية بالفعل ، فإن هذا يثير مجموعة من الأسئلة البحثية المهمة المحتملة: ما هي العوامل الكامنة وراء استثنائية النرويج؟ هل يمكن أن تكون هذه العوامل في مناطق أخرى غنية بالموارد؟

استخدمت دراسة (مصطفى، أنيسة، 2012) نموذج Stiglitz لبيان أثر وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في الجزائر كدراسة قياسية لاثر استخدام العوائد النفطية على النمو الاقتصادي وتبين من خلال تقدير النموذج أن تزايد معدل استخدام الموارد يؤثر سلبا على النو الاقتصادي، وفي الجزء القياسي الثاني من الدراسة اكد على وجود التكامل بين المتغيرين ومن خلال اختبار السببية تبين ان التغير في العوائد النفطية يؤدي الى تغير سلبي في النمو الاقتصادي وبالتالي فان الجزائر تعاني من لعنة الموارد.

أما (منصور،2015) ركزت هذه الدراسة على الأدبيات الاقتصادية الحديثة التي اختصت بالدول الغنية بالموارد الطبيعية قدمت أهم التفسيرات الاقتصادية والمؤسساتية لها ومن ثم تقديم أهم السياسات التي تساعد على تجنب لعنة الموارد في هذه الدول. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها اتخاذ اجراءات ترفع من انتاجية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري وذلك بتطبيق اصلاحات على الخوصصة وتوسيع البنية التحتية وتنويع الاقتصاد وخلق قطاعات اقتصادية مصدرة بعيدا عن قطاع الموارد الطبيعية.

أشارت دراسة (حواس، 2017) ركزت الدراسة على مراجعة الأدبيات التي تناولت الآليات التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد وبينت أن أغلبية الدراسات لم تنجح في تفسير فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ولعنة الموارد، وحددت دراسات معينة مؤخرا النوعية المؤسساتية كأساس تؤثر من خلالها وفرة الموارد على النمو الاقتصادي.

دراسة (موسى وشعابنية، 2017) اعتمدت هذه الدراسة على التنويع الاقتصادي لمعالجة لعنة الموارد (لعنة النفط) من خلال عرض الأدبيات النظرية والنماذج التجريبية والاعتماد على المنهج المقارن من خلال أخذ تجارب دول مختلفة وتحليل بياناتها ومنها تجربة ماليزيا، اندونيسيا وتشيلي، مع تسليط الضوء على كيفية تنويعها للنشاط الاقتصادي واستنتجت الدراسة أن هناك بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية (مثل ماليزيا واندونيسيا) ولكنها رائدة في التنويع الاقتصادي، وأكدت الدراسة انه بالرغم من المحاولات العديدة في الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي ولكنها مازالت لم تحقق تقدما في مجال تنويع نشاطها الاقتصادي.

(حافظ، 2019) أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف دراسة الحالة العراقية والتجربة النرويجية من خلال التركيز على تاثيرات الموارد النفطية وأنعكاسها على الدول الريعية وظهور خصائصها بالاضافة الى ظاهرة المرض الهولندي وتوصلت الى جموعة من الاستنتاجات منها أن الدولة النفطية يجب أن تتحكم بتوقيت الخطوات المختلفة في عمليات النفط وذلك بوجود سياسة واضحة للدولة.

(بو الشعور، قمري، 2021) ركزت الدراسة على بيان مفهوم لعنة الموارد الطبيعية من خلال بيان العلاقة بين أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة وقد استخدم البحث الأسلوب القياسي وأثبتت نتائج أختبار الأنحدار أن اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي سالبا في المدى الطويل بينما كان الأثر بالنسبة

للإمارات موجبا وهامشيا، وان اسعار النفط تفسر 53% من التقلبات في نمو الاقتصاد الجزائري بينما لاتتجاوز 11.58% بالنسبة للامارات ويعاني الاقتصاد الجزائر من لعنة الموارد بسبب تراجع المؤسسات ومناخ الأعمال على عكس الإمارات.

وفي هذه الدراسة يتم التركيز على فكرة الموارد الطبيعية وهي (نعمة الموارد) والاسباب الرئيسية وراء تسمية بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية بلعنة الموارد وكيف يمكن للاقتصاد العراقي تحويل هذه اللعنة الى نعمة وذلك من خلال عرض تجارب بعض الدول النفطية كالإمارات والجزائر.

المحور الثاني: الإطار النظري للعنة الموارد

1. مفهوم لعنة الموارد

يشمل مصطلح لعنة الموارد التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبيرة التي تنفرد بها البلدان الغنية بالنفط والغاز والمعادن حيث تميل البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الدخل من استخراج الموارد الطبيعية إلى أن تكون "مضطربة اقتصاديًا، غير مستقرة اجتماعيًا، سلطوية، وتعاني من النزاعات" مقارنة بالدول الأخرى في العالم ويشير مفهوم لعنة الموارد (المعروف ايضا باسم مفارقة الوفرة) الى فشل العديد من البلدان الغنية بالموارد في الاستفادة الكاملة من ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن ومدى فعالية الحكومات للاستجابة لاحتياجات الرفاهية العامة. (Ahmed,2011: 1)

ويعتبر مفهوم لعنة الموارد إحدى أكثر الأفكار المؤثرة في مجال التنمية والسياسة الحديثة حيث تركز الفكرة الأساسية وراء "لعنة الموارد" هي أن وفرة المعادن والوقود في البلدان الأقل نمواً تميل إلى توليد نتائج إنمائية سلبية، بما في ذلك الأداء الاقتصادي الضعيف، وانهيار النمو، وارتفاع مستويات الفساد، والحوكمة غير الفعالة، وزيادة العنف السياسي. بذلك تعتبر الموارد الطبيعية بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة بمثابة "لعنة" أكثر من كونها "نعمة" (John,2010 :2-1)

يميل السياسيون في الدول الغنية بالموارد الى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية لانهم يستبعدون البقاء في السلطة وبالتالي عدم اهتمامهم بتوجيه هذه العوائد الى القطاعات المنتجة، كما وان الازدهار في قطاع الموارد يزيد من فرصة بقاء الساسة في السلطة عن طريق تخصيص المزيد من الموارد للبقاء في السلطة، اذ أن الحافز السياسي هو الذي يدفع الى أن تؤثر وفرة المورد سلبا على اقتصاد الدولة. (Robinson et al,2006: 450)

2. الآثار المترتبة على لعنة الموارد:

2.1 لعنة الوارد والنمو الاقتصادي:

أشار Richard عام 1993 في كتابه sustained development in mineral economies: the resources curse الى أن الدول الغنية بالموارد ذات الدخل المنخفض غير قادرة على استغلال مواردها لتحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع التي حققت معدلات نمو مرتفعة، (معياش، 2019: 59) هذا يعني أن وفرة الموارد تسبب إعاقة للنمو الاقتصادي.

ولكن على الرغم من التركيز الدائم على العلاقة السلبية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي ولكن من ملاحظة دول مثل الولايات المتحدة واستراليا وكندا فهي دول غنية بالموارد ومع ذلك تعتبر من الدول المتقدمة لذا قام الباحثون بمراجعة حول مصطلح لعنة الموارد لتشير الى تبعية البلد لصادرات الموارد الطبيعية بدلا من وفرته. (حكيمي وحشاني، 2016: 3)

أشار ساكس ووارنر (Sachs and Warner,1997) أن التأثير السلبي لبيئة الموارد الطبيعية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قوي في مواجهة ضوابط الجودة المؤسسية، وحصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ، والتغيرات في الأسعار النسبية، والمتغيرات الأخرى، وفي تقرير اخر لهما في 2001 لم يتغير رأيهما عن أصل ما جاءا به.

قام الكثير من الخبراء الاقتصاديين في فترات زمنية مختلفة بدراسات تتعلق بشأن تأثير الموارد الطبيعية على النمو والتنمية ولكن أغلب هذه الدراسات لم تنجح في اثبات الاثر السلبي لوفرة الموارد على النمو، لذا توجهت العديد من البحوث الى الكشف عن تفسيرات آخرى كالمرض الهولندي أو تقلب الاسعار بالاضافة الى العيوب المؤسساتية التي أعتبرت العامل الرئيسي في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد. (كازناتشيف، 2019: 24-25)

2.2 المرض الهولندي:

ظهر مفهوم المرض الهولندي لاول مرة في السبعينات من القرن الماضي بعد أكتشاف النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال في هولندا ادى ذلك الى أزدهار في قطاع الموارد الطبيعية وتقليص كبير في الصناعة وارتفاع البطالة في ذلك الوقت. ((Ismail,2021: 6-7يعتبر المرض الهولندي أحد أهم واشهر التفسيرات الاقتصادية للعنة الموارد ويشير الى الآثار السلبية الناتجة عن زيادة ايرادات الدولة نتيجة أكتشاف موارد طبيعية حيث ترتفع قيمة العملة المحلية ويترتب على ذلك اضعاف القدرة التنافسية لصادرات البلد من المنتجات الزراعية والصناعية فضلا عن تقليص حافز العمل لدى الافراد وميلهم الى أسلوب البذخ والكسل. ((Carlos,2008: 50

وأشارت مجلة الإيكونومست في عام 1977 الى المرض الهولندي حيث يشير الى الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية لبلد ما وأنخفاضا في قطاعي الزراعة والصناعة، حيث يزدهر قطاع الموارد وتتوجه القوى العاملة ورأس المال إليه على حساب قطاع الزراعة والصناعة وقد ظهرت آثار المرض في الكثير من البلدان النفطية منها الجزائر وكولومبيا ونيجيريا والاكوادور وفنزويلا. (روس، 2014: 90-93) تمكنت هولندا من هذا المرض بعد أن نفذت مخزوناتها من النفط والغاز وبدأت من جديد بالاهتمام بالمشاريع الصناعية والتركيز على الزراعة والسياحة، ونجحت في القضاء على هذه العلة بالجهد والتخطيط.

2.3 لعنة الموارد والحروب الأهلية:

يجب فهم الجدل حول الآليات السببية التي تربط وفرة الموارد الطبيعية وبدء الحرب الأهلية في سياق النقاش الأوسع حول أسباب الحرب الأهلية. بشكل عام ، تركز هذا النقاش الأوسع على حجتين رئيسيتين. أولها ، الذي يعكس أفكارًا سلوكية، أكد على دوافع التنظيمات المتمردة. وقد أشارت إلى أن الحروب الأهلية سببها المظالم الناجمة عن عدم المساواة في الثروة، أو الحقوق السياسية المحدودة، أو الانقسامات العرقية والدينية. الحجة الثانية التي تعكس الأفكار المرتبطة بمنظور الفاعل العقلاني وأكدت على الحوافز والفرص الاقتصادية التي تواجه التنظيمات المتمردة، على عكس حجة التظلم فإنه يفترض أن التمردات ناتجة عن الجشع - أي رغبة قادة المتمردين في إثراء أنفسهم وأتباعهم- ومع ذلك، فإنه يشير في الوقت نفسه إلى أن الحروب الأهلية تكون على الأرجح حيث توجد فرص للمتمردين لتمويل أنشطتهم. (Rosser,2006:17)

أشار روس الى ان السبب وراء لعنة الموارد يرجع الى تدخل القوى الاجنبية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وتتلاعب بحكوماتها مثل إيران وفنزويلا وروسيا، ولكن في الجانب الآخر بين أن هناك دول اخرى غنية بالموارد تتعرض لانقلابات داخلية كما في ليبيا. ففي القرن العشرين كانت سيطرت الشركات النفطية العالمية واضحة على معظم الدول النفطية ولكن تقلص دورها بعد تأميم الصناعات النفطية في معظم هذه الدول، بذلك لم تبقى مشكلة التدخل من قبل الشركات موجود. وأكد معظم علماء الاجتماع الى أن لعنة النفط ترجع الى حكومات الدول المنتجة لها والتي اساسها يمثل الأداء الاقتصادي السيئ، والافتقار إلى الديمقراطية، أو تكرار الحروب الأهلية بشكل ويقدمون تفسيرات عديدة لمثل هذه المشاكل، ان النفط المزعومة بالفساد، والبحث عن الريع، وعدم المساواة، وضعف مؤسسات الدولة. (Ross,2011: 5)

3. التخلص من لعنة الموارد

اشار (ستيغليتز، 2005: 14-16) الى مجموعة من السياسات التي يمكن من خلالها تحويل لعنة الموارد الى نعمة وهي:

1- أكد انه من الأفضل على الدولة التي لاتعرف ادارة ايراداتها المتأتية من الموارد الطبيعية ان تقلل من معدلات استخراج مواردها وأن تظل في باطن الأرض طالما انها لاتختفي.

2-انشاء صناديق الاستقرار التي تساعد على تقليل الانفاق العام وتحد من الريعية ولكن لايمكنها السيطرة على الوضع بشكل كامل.

3-اهم سياسة هي توفير الشفافية في القطاع الاستخراجي عند توقيع العقود والأموال التي تتلقاها الحكومة من هذا القطاع.

4-عند اقتراض الحكومة من البنوك الدولية من الضروري ان تقوم بتوظيف اموالها في الاستثمارات التي تدر عائدا أكبر من معدل الفائدة الذي تدفعه، لانه اذا تم الاقتراض بهدف تمويل النفقات المحلية فإن ذلك يسبب في ظهور اثار المرض الهولندي.

5-يجب ان تكون لدى الحكومة الخبرة الكافية بطرق حسابات الناتج المحلي الاجمالي فان زيادته لاتعني ان البلد قد حقق تقدما اقتصاديا، لان الاموال اذا توجهت الى الاستهلاك ذلك يعني انه اصبح افقر، اما عند حساب الناتج المحلي الاجمالي الاخضر فيدل على قياس الرفاه المستدام للبلد.

4. الأدلة التجريبية على نعمة الموارد

هناك بعض الأدلة التجريبية التي تدعم بأن ثروات الموارد الطبيعية هي نعمة اقتصادية فقد لوحظ منذ عدة عقود أن امتلاك النفط أو غيره من الرواسب المعدنية القيمة أو الموارد الطبيعية لا يمنح بالضرورة نجاحًا اقتصاديًا، العديد من البلدان الأفريقية مثل أنغولا ونيجيريا والسودان والكونغو غنية بالنفط أو الماس أو المعادن الأخرى، ومع ذلك لا تزال شعوبها تعاني من انخفاض دخل الفرد وانخفاض نوعية الحياة، وفي الوقت نفسه ، حققت اقتصادات شرق آسيا اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ مستويات معيشية على المستوى الغربي على الرغم من كونها جزرًا صخرية (أو شبه جزيرة) مع عدم وجود موارد طبيعية قابلة للتصدير تقريبا. (Frankel,2010: 3)

تعتبر دولة ساو تومي وبرينسيب ثاني أصغر دولة افريقية حيث تتكون من جزيرتين، واعتبرت من الدول الفقيرة كانت تمتلك مدرسة ثانوية وحيدة ولا يوجد فيها أي جامعة، ويعتمد سكانها على الصيد وتصنيع الكاكاو وأيضا على المساعدات الخارجية من الصين وكوريا الشمالية وكوبا، في العاو 1997 تم الكشف عن وجود مخزون نفطي ضخم يتراوح بين (4-11) مليار برميل وعرضت العديد من الشركات النفطية الكبرى خدماتها، وفي عام 2003 بدأت عمليات الاستكشاف وتم العثور على النفط في المياه الاقليمية لساو تومي وبرينسيب وتوجه التركيز عليها من قبل الشركات لاسباب معينة أولها أن نفطها من النوع الحلو الخفيف وثانيها أن الدولة ليست من أعضاء منظمة أوبك، وأخيرا سهولة تحميل احتياطها بالناقلات النفطية لقربها من السواحل. لجأ الرئيس دي ميناريس الذي كان يحكمها آنذاك الى الخبراء لرغبته الشديدة في ان تستفاد بلده من هذه الثروة النفطية التي ظهرت فجأةن وبالفعل نجح في ذلك حيث صدر قانون نفطي جديد أعتبر الأفضل من نوعه على مستوى العالم، حيث اعتمدت الدول على نسبة قليلة من عوائدها النفطية في الميزانية المحلية أما النسبة الباقية فكانت تحتفظ به من أجل المستقبل. (سليتر، 2016: 25-33)

الدرس المستفاد من ساو تومي وبرنسيب التي كانت تمتلك مدرسة ثانوية وحيدة ولاتمتلك أي جامعة وبهذا المستوى من الفقر فإنها حاولت أن تضع خطط إنمائية للبلد وتحول عوائدها النفطية لبناء المدارس والطرق والجامعات، نجد أن رغبة رئيس ساو تومي وبرنسيب آنذاك (على الرغم من عدم توفر الخبرة لديه) في تحويل البلد من الفقر الى مستوى أفضل جعل من هذا المورد نعمة وليس نقمة.

وخلافا للأدلة الكثيرة على لعنة الموارد فإن تجربة بوتسوانا التي جمعت بين وفرة المورد (الألماس) والإبداع البشري والأبتكار المعرفي وبالتالي المساهمة وبشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، كانت بوتسوانا عند الاستقلال في عام 1966 من أفقر دول العالم التي تعتمد على المساعدات الخارجية ولكنها شهدت نمو اقتصاديا ذاتيا مستداما، اصبحت تمتلك دخل فردي أكبر من تركيا ويعود ذلك الى الأنضباط المالي والإدارة السليمة حيث أن الدولة الغنية بالموارد يمكن أن تستفاد من مواردها بالتنمية السياسية السليمة. أكدت منظمة الشفافية الدولية أن الأسباب الرئيسية وراء تجنب بوتسوانا للعنة المورد هي نزاهة المؤسسات العامة ونظام النزاهة الوطني مع التركيز وبشكل خاص على المساءلة الديمقراطية

والنظام القضائي وحرية وسائل الإعلام باعتبارها بعض الأجهزة التي ساعدت الحكومة في وضع السياسات المناسبة في التعامل مع صناعة الماس واستخدام عوائدها. (Makochekanwa,2009: 4-12)

تؤكد تجربة بوتسوانا ان الدولة ذات الموارد الطبيعية الوفيرة ليس بالضرورة أن تكون مصير هذه الموارد بمثابة لعنة عليها ويعتمد ذلك على قدرة الدولة على الإدارة الحكيمة لمواردها وتوظيفها في مصلحتها.

خلال الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج منخفضًا نسبيًا مقارنة بالدنمارك والسويد، ولكن منذ العام 1980 أصبح قطاع النفط من القطاعات المهمة وزادت الصادرات النفطية في النرويج لذا بدءًا من أوائل التسعينيات حدث انطلاق في الدخل النسبي يعود سببه الى نمو في قطاع النفط والآن تصنف النرويج بين البلدان التي لديها أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وهي في القمة وفقًا لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Cappelen and Mjøset,2009:1-16).

سعت الحكومة النرويجية بعد اكتشاف النفط تجنب لعنة الموارد وذلك من خلال مشاركتها البرلمان النرويجي بهذه المخاوف وبالفعل تم مناقشة الموضوع واتخذت القرار بالتخطيط والسيطرة على الإيرادات المالية المتأتية منها ووضع التشريعات المنظمة، حيث أن قطاع النفط يقع تحت اشراف البرلمان الذي يتخذ القرارات اللازمة للموافقة على المشاريع التنموية ومراقبة الايرادات النفطية وكذلك توزيع المهام على بقية الوزارات في الحكومة. (هادي،2019: 27-28)

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت النرويج على تجنب لعنة الموارد منها: أولاً، كان للنرويج تاريخ في إدارة الموارد الطبيعية تضمن دمج الطبيعة الصناعات القائمة على الموارد مع بقية الاقتصاد. ثانياً، تم تطوير المؤسسات للتعامل مع صدمات الاقتصاد المتلازمة مع إنتاج الموارد مثل التغييرات الكبيرة في شروط التبادل التجاري. ثالثا، فصل الريع القائم على استخراج الموارد الطبيعية من النفقات الحكومة المركزية وأدت تدريجياً لإنشاء صندوق مالي احتياطي يساعد على خلق اقتصاد أكثر استقرارًا، بما معناه أن النرويج تجنبت المشاكل المحتملة التي تعقب التنمية القائمة على الموارد الطبيعية من خلال "المؤسسات الجيدة" و "السياسات الذكية". (Cappelen and Mjøset,2009:1-16)

المحور الثالث: التحليل الاقتصادي لظاهرة لعنة الموارد في بعض الدول النفطية

ركزت الدراسة في هذا المحور على المؤشرات التي تؤدي الى تفشي ظاهرة لعنة الموارد في الدول الغنية بالموارد النفطية والتي منها:

1. الفساد

يعد مؤشر مدركات الفساد (CPI) من أهم المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية والذي يركز بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام حيث تم حساب المؤشر بمقياس عام موحد بين (0-10) الى العام 2011، حيث (0) تمثل أعلى مستويات الفساد و(10) أدنى مستوى للفساد، ولكن في عام 2012 ومابعدها تم تغير الاسلوب المتبع في حساب المؤشر بمقياس موحد بين (0-100) حيث (0) تمثل أعلى مستوى للفساد و(100) هي أدنى مستويات الفساد ويعتبر هذا الأسلوب أفضل في حساب مؤشر CPI . (عويد، 2016: 173)

الجدول(1)

مؤشر مدركات الفساد العالمي للمدة (2004-2021)

السنوات	عدد الدول	العراق		الجزائر		الإمارات	
		الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة
2004	146	21	129	27	97	61	29
2005	159	22	137	28	97	62	30
2006	163	19	160	31	84	62	31
2007	180	15	178	30	99	57	34
2008	180	13	178	32	92	59	35
2009	180	15	176	28	111	65	30
2010	178	15	175	29	110	63	28
2011	183	18*	175	29	112	68	28
2012	174	18	169	34	105	68	27
2013	175	16	171	36	94	69	26
2014	175	16	170	36	100	70	26
2015	168	16	161	36	88	70	23
2016	175	17	166	34	108	66	24
2017	180	18	169	33	112	71	21

2018	180	18	168	35	105	70	23
2019	180	20	162	35	106	71	21
2020	180	21	160	36	104	71	21
2021	180	23	157	33	117	69	24

المصدر:تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنوات متفرقة www.transparency.org
*لتسهيل المقارنة قامت الباحثة بتحويل السنوات 2004-2011 وذلك بضربها بـ(10).

ويتضمن CPI مجموعة من الجوانب وهي الرشوة واختلاس الأموال العامة، ظاهرة استغلال المسوؤلين للمناصب الحكومية لاغراض خاصة، الواسطة في التوظيف، قدرة الحكومة على تقليل الفساد، القدرة على ملاحقة المسوؤلين الفاسدين ومحاسبتهم قانونيا، عبء الاجراءات الروتينية، الحرية والشفافية في الوصول الى المعلومات، حماية الصحفين عند الابلاغ عن حالة فساد واحترام حقوق الانسان. (خريسان، 2022: 3-4)

تظهر البيانات المدرجة في الجدول (1) ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد والتي بينت أن الإمارات حققت أفضل رتبة بالنسبة لهذا المؤشر، وتأتي في صدارة دول الشرق الأوسط لسعيها المستمر في تحقيق الشفافية والنزاهة ومحاولة القضاء على كافة أشكال الفساد وكانت رتبتها بين 29-35 مابين الاعوام 2004-2009 ولكنها نجحت في تحقيق رتب افضل ما بين الاعوام 2017 -2021، وأكدت منظمة الشفافية الدولية أن السبب وراء تقدم الإمارات يرجع الى تسهيل الإجراءات الحكومية واستخدام التكنولوجيا في المعاملات الحكومية والذي قلل من فرص الفساد الحكومي. (الموسوي،2021: 6-7)

لم تحقق الجزائر رتبة جيدة بالنسبة لؤشر مدركات الفساد خلال مدة الدراسة، حيث تعتبر من الدول التي تشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة، ونلاحظ من الجدول (1) أن هناك تقدم بطيئ في الرتبة في العام 2006 عن السنوات التي سبقتها ولكن تراجعت وظلت في هذا التراجع ويتعبر افضل رتبة حققتها في عام 2006 وهي (84) وبعدها في 2015 حيث احتلت الرتبة (88) ولكنها ليست الأفضل مع أخذ عدد الدول بنظر الأعتبار.

تحتل الجزائر مراتب متقدمة في الفساد حيث تعاني من المحسوبية واستغلال السلطة لمصالح شخصية، الرشوة واختلاس الأموال العامة، ويعتبر قطاع النفط (الذي هو العمود الفقري بالنسبة للاقتصاد الجزائري) أكثر القطاعات التي تعاني من الصفقات المشبوهة ويرجع سبب ذلك الى ضعف المؤسسات السياسية التي تسيطر على السلطة فيها. (سقني وهيشور، 2018: 28-29)

تصنف العراق ضمن الدول التي تعتبر فيها الفساد مشكلة خطيرة جدا حيث يبين الجدول (1) انه خلال المدة بين 2004-2021 أن أعلى درجة سجلتها العراق هي (23) في العام 2021 وأدنى درجة (13) في العام 2008، وبالنسبة لأفضل ترتيب سجلته العراق كان في العام 2004 بالمرتبة (129) بين (146) دولة، أما الترتيب الأسوأ كان في العامين 2007 و2008 بالمرتبة (178) بين (180) دولة.

لاحظت منظمة الشفافية الدولية أن المؤسسات لا تعتمد على الكفاءة في التوظيف وانما الطائفية والعلاقات الشخصية هي المسيطرة في مسألة تعين الموظفين. (خريسان، 2022: 9)

الشكل (1)
مؤشر مدركات الفساد

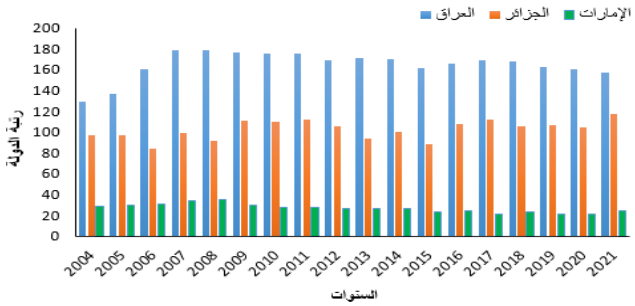

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

وكما موضح في الشكل (1) ان العراق هو اعلى رتبة حسب مؤشر CPI عند مقارنتها مع الجزائر والإمارات، ويدل ذلك على تفشي الفساد في جذور العراق ولا توجد اي محاولة في تغير الوضع طول مدة الدراسة، ثم تليها الجزائر والتي تعاني ايضا من الفساد ولم تحقق أي تحسن، على العكس منها فإن الإمارات تمتاز بالنزاهة والشفافية.

وأشار (شهيب،2020: 55-63) الى أن اعتماد العراق بشكل كلي على القطاع النفطي والذي يكثر فيه الفساد واعتمادها على الطرق التقليدية في تقدير الموازنة العامة يخلق ثغرات كبيرة للفساد المالي والإداري فيها.

يترتب على تقليل ظاهرة الفساد جذب رؤوس الأموال وخلق بيئة جاذبة للاستثمار اضافة الى توفير فرص العمل، ولتحسين وضع العراق ومحاولة تحقيق ترتيب افضل ضمن مؤشر مدركات الفساد يعتمد ذلك على خطط بعيدة المدى من خلال التعامل المباشر وغير المباشر من قبل القطاع الخاص في العراق واصحاب روؤس الأموال والإعلام والبنوك مع منظمة الشفافية الدولية. (عاتي، 2012 :80-82)

2. مؤشر التبعية للموارد النفطية:

بهدف معرفة وفرة الموارد في أي دولة سيتم الاعتماد على مؤشريين :

الأول: نسبة صادرات الموارد الى أجمالي الصادرات

الثاني: نسبة صادرات الموارد من اجمالي الناتج المحلي

لذا يعتبر البلد معتمدا على النفط اذا شكلت الصادرات النفطية أكثر من (25%) من صادراته، واذا ساهمت الصادرات بأكثر من (10%) من اجمالي الناتج المحلي. (كازناتشيف،2019 :29-30)

أ- نسبة صادرات الموارد الى أجمالي الصادرات:

الجدول (3) يؤكد أن العراق والجزائر خلال مدة الدراسة شكلت الصادرات النفطية نسبة أكثر من (25%) من اجمالي صادراته وبالتالي تعتبر ذات وفرة نفطية، أما الامارات فكانت النسبة أكثر من (25%) من 2004-2011 وأنخفضت الى دون هذه النسبة من 2012 -2021.

تشكل الصادرات النفطية في الامارات نسبة مهمة الى اجمالي الصادرات ولكن على الرغم من ذلك حققت الإمارات تطورا كبيرا في تنمية صادراتها غير النفطية كما هو موضح في الجدول (2)و(3) حيث انخفضت نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات بشكل كبير جدا من (41.87%) في العام 2004 الى (12.84%) في العام 2021 مما يؤكد نجاحها في تنويع صادراتها.

استغلت الإمارات فترة ازدهار انتاج النفط والارتفاع الكبير في اسعار النفط مما ساعدت بشكل كبير على دفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية وتمكنت من جذب انتباه العالم اليها. وأهم خطوة بدأت بها الإمارات كانت في أوائل الثمانينات من القرن الماضي حينما انخفضت اسعار النفط مما دفعها للوقوف على نقطة الضعف في اقتصادها (وهي التركيز على القطاع النفطي) فقامت بزيادة التركيز على القطاعات غير النفطية والتوجه نحو التنويع الاقتصادي لاهميتها في استراتيجية التنمية الشاملة لدولة الامارات. (الهاشمي، 2018: 14-15)

وهذه تعتبر نقطة الانطلاق لتحويل مفهوم وفرة الموارد كونه لعنة على البلد الى نعمة يستفاد منها لتحريك عجلة البلاد نحو التنويع، لذا من الضروري على اي بلد نفطي وخاصة العراق الاستفادة من هذه التجربة ومحاولة الاقتداء بها.

الجدول(2)

إجمالي الصادرات والصادرت النفطية للمدة (2004-2021) (مليون$)

السنوات	العراق		الجزائر		الإمارات	
	أجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	أجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	أجمالي الصادرات	الصادرات النفطية
2004	18490	17751	32324	23050	90985	38099
2005	22039	21480	45631	32882	117238	49900
2006	28412	27500	53221	38342	139353	69810
2007	40448	39433	63455	44481	178606	73816
2008	63726	61111	82035	53706	239180	102073
200	42405	41668	48522	30584	191776	52871
2010	54599	52290	57090	38209	212262	66864
2011	83226	83006	77668	51409	302036	79573
2012	94392	94103	77123	48271	359728	86016
2013	89742	89402	69659	44462	371028	85640
2014	83981	83561	62886	40628	367597	97165
2015	49403	49249	34566	21742	300496	53836
2016	43890	43753	29054	18638	360626	45559
2017	63604	71890	37937	12478	384044	50430
2018	95256	68192	44514	26092	392863	74940

2019	90614	78527	38059	13494	389372	57449
2020	46811	41756	21092	7326	335238	38967
2021	86298	79788	43344	23316	425160	54595

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لاوبك لسنوات متفرقة OPEC Annual Statistical Bulletin

تشكل الصادرات النفطية جزءا مهما من إجمالي في الجزائر والاعتماد الكلي على قطاع النفط في تمويل المشاريع التنموية جعل من هذا القطاع المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية فيها، وبالرجوع الى الجدول (2) و(3) نجد أن الصادرات النفطية تشكل نسبة (70%) تقريبا خلال 2004-2007 وتعتبر النسبة كبيرة، والسنوات التي شهدت فيها انخفاضا فترجع الى اسباب متعلقة بالاقتصاد العالمي مثلما حدث في 2019 و2020 حيث انخفضت الى حوالي (35%) وذلك بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأكمله آنذاك مما أثرت على الطلب العالمي على النفط وقلت الصادرات النفطية في الجزائر ولكنها عادت وارتفعت في 2021 ووصلت الى (53.79%) وعلى الرغم من هذه النسبة الكبيرة جدا ولكنها تعتبر أفضل حالا من العراق.

الجدول (3)

نسبة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات (2004-2021)

السنوات	العراق	الجزائر	الإمارات
2004	96.00	71.31	41.87
2005	97.46	72.06	42.56
2006	96.79	72.04	50.10
2007	97.49	70.10	41.33
2008	95.90	65.47	42.68
2009	98.26	63.03	27.57
2010	95.77	66.93	31.50
2011	99.74	66.19	26.35
2012	99.69	62.59	23.91
2013	99.62	63.83	23.08
2014	99.50	64.61	26.43
2015	99.69	62.90	17.92
2016	99.69	64.15	12.63
2017	113.03	32.89	13.13
2018	71.59	58.62	19.08
2019	86.66	35.46	14.75
2020	89.20	34.73	11.62
2021	92.46	53.79	12.84

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

وأشار (أنيسة، 2012: 25) الى أن زيادة الايرادات النفطية دفع بالاقتصاد الجزائري الى الاهمال الكبير للقطاعات الاقتصادية الاخرى المهمة كالزراعة والصناعة والذي جعل منها احادية الجانب بعيدة كل البعد عن التنويع الاقتصادي.

ومن الجدول (3) نجد أن العراق يعتمد كليا على النفط حيث تشكل الصادرات النفطية في العام 2004 (96%) من إجمالي الصادرات وتستمر هذه النسبة المرتفعة وبتغيرات طفيفة الى أن وصلت في عام 2011 الى (99%)، ولكن في المدة مابين 2019 و2020 سجلت (86.6%) و(89.2%) على التوالي وانخفضت النسبة نتيجة لجائحة كورونا التي حلت بالعالم أجمعه واثرت على جميع القطاعات وانخفض الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية بسبب غلق المصانع والمعامل وبالتالي أنخفضت الصادرات النفطية. اما العام 2021 فسجل ارتفاعا في الصادرات النفطية بـ(92%) من اجمالي الصادرت بعد عودة نشاط الاقتصادي العالمي.

الشكل (2)

نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات (2004-2021)

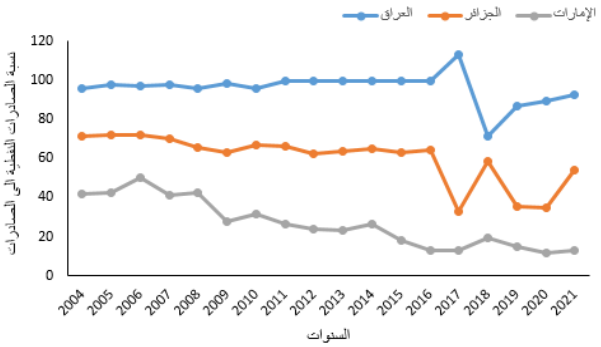

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

والشكل (2) يبين الاعتماد الكلي للصادرات على النفط في العراق وعدم وجود تنوع في صادراتها، ثم تليها الجزائر، أما الإمارات فكانت الافضل من حيث تنويع صادراتها وانها في تنوع مستمر خلال مدة الدراسة.

من خلال ملاحظة البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي فإنها لم تنوع من صادراتها وتعتمد بصورة أساسية على الصادرات النفطية، وفي ظل غياب الاعتماد على القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الزراعة، وغيرها، فإن هذا الأمر يجعل أي تقلب في أسعار النفط ينعكس مباشرة وبصورة سلبية على الموازنة (اذا انخفضت اسعار النفط)، بل ويؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية في البلاد وبالتالي تفسر نعمة هذا المورد بأنه لعنة على البلد.

الجدول (4)

نسبة أجمالي الصادرات والصادرات النفطية الى GDP للمدة (2004-2021)

السنوات	العراق		الجزائر		الإمارات	
	نسبة الصادرات النفطية الى GDP	نسبة الصادرات الى GDP	نسبة الصادرات النفطية الى GDP	نسبة الصادرات الى GDP	نسبة الصادرات النفطية الى GDP	نسبة الصادرات الى GDP
2004	48.45	50.47	27.01	37.88	25.77	61.55
2005	43.00	44.12	31.90	44.27	27.63	64.91
2006	42.43	43.84	32.76	45.48	31.43	62.74
2007	45.79	46.96	32.99	47.07	28.62	69.25
2008	46.93	48.94	31.41	47.97	32.36	75.82
2009	37.55	38.21	22.29	35.36	20.85	75.64
2010	37.75	39.42	23.70	35.42	23.07	73.22
2011	44.69	44.81	25.67	38.79	22.68	86.07
2012	43.16	43.29	23.10	36.90	22.95	95.97
2013	37.81	37.96	21.20	33.21	21.95	95.11
2014	36.58	36.77	18.99	29.39	24.10	91.18
2015	29.52	29.61	13.07	20.78	15.03	83.91
2016	26.26	26.34	11.81	18.41	12.76	101.00
2017	38.33	33.92	7.45	22.66	13.05	99.40
2018	29.97	41.87	15.01	25.60	17.72	92.87
2019	33.61	38.78	7.86	22.16	13.77	93.33
2020	22.46	25.18	5.05	14.55	10.86	93.42
2021	38.38	41.51	14.30	26.58	13.32	103.71

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ب- نسبة أجمالي الصادرات والصادرات النفطية الى GDP

من ملاحظة الجدول (4) نجد أن أعلى نسبة لمساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات كانت في العام (2008) (32.36%) ولكن في المدة ما بين 2015 الى 2021 أنخفضت النسبة الى أن وصلت الى (13.32%) أي أن صادراتها لا تعتمد فقط على النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهناك تنوع في صادراتها، أما بالنسبة الى إجمالي الصادرات نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي فتعتبر النسبة مرتفعة فكانت (61.55%) في 2004 وأزدادت لتصل الى (103.71%) في العام 2021.

الشكل (3)

نسبة الصادرات النفطية الى GDP واجمالي الصادرات الى GDP (2004-2021)في الإمارات

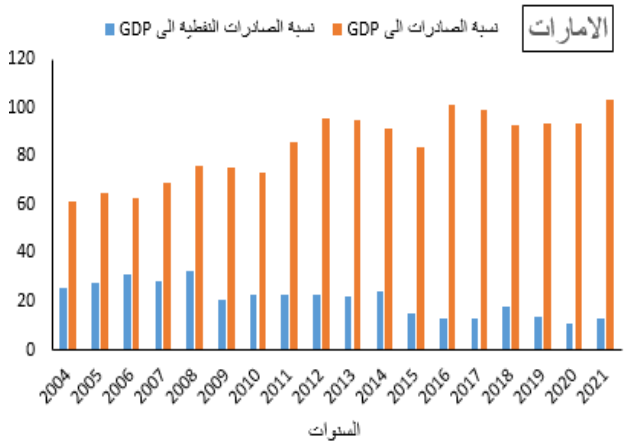

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ويبين الشكل (3) مقارنة واضحة بين مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ((GDPومساهمة إجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي((GDPفي الإمارات، فإن نسبة مساهمة الصادرات في GDP منخفضة جدا بالمقارنة مع نسبة مساهمة الصادرات النفطية.

بالنسبة للجزائر (كما في الجدول 4) فإن أقل نسبة لمساهمة الصادرات النفطية كانت (7.45%) في العام 2017 بالاضافة الى (7.86 و 5.05%) لـ2019 و2020 على التوالي، وذلك بسبب الأزمة العالمية لجائحة كورونا وأثرت على كافة الاقتصادات. أعلى نسبة للصادرات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي وصلت الى (39.99) في العام 2007 ولكن عند ملاحظة نسبة أجمالي الصادرات في GDP نجدها ايضا منخفضة اعلى نسبة سجلتها العام 2007 (47.97%) وبمقارنتها مع نسبة الصادرات النفطية الى GDP لنفس السنة نجدها متقاربة أي ليس هناك تنوعا في صادراتها.

الشكل (4)

نسبة الصادرات النفطية الى GDP واجمالي الصادرات الى GDP (2004-2021)في الجزائر

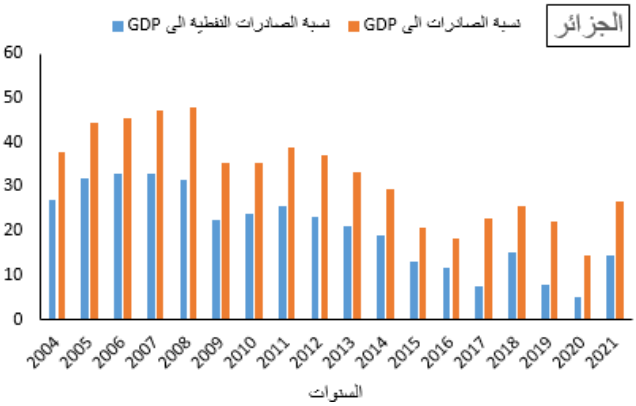

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

الشكل (4) يمثل نسبة اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي ((GDPونسبة الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي(GDP) في الجزائر الذي يوضح ان مساهمة الصادرات النفطية في GDP مرتفعة ولكن مع وجود تنوع بسيط في اجمالي صادراتها.

الجدول (4) يظهر أن نسبة الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق على طول مدة الدراسة تتقارب بشكل كبير مع نسبة اجمالي الصادرات الى GDP بل وتتساوى معها كما نلاحظ للمدة مابين 2011 الى 2016 مما تؤكد على عدم وجود أي تنوع في الصادرات وبالتالي الاعتماد الكلي على الصادرات النفطية.

الشكل (5)

نسبة الصادرات النفطية الى GDP واجمالي الصادرات الى GDP(2004-2021)في العراق

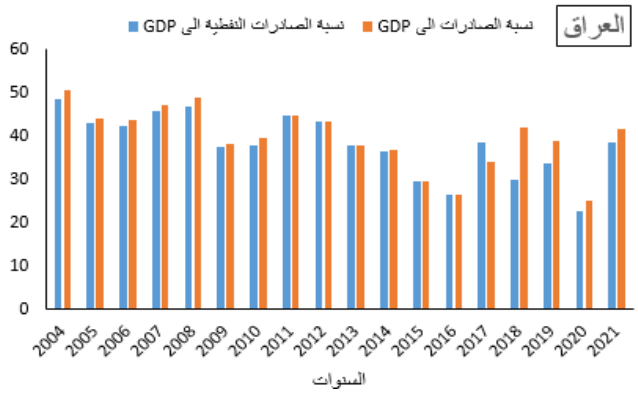

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

الشكل (5) يبين أن تقارب واضح جدا وكذلك التساوي في عدة سنوات بين نسبة الصادرات النفطية الى GDP ونسبة اجمالي الصادرات الى GDP مما يؤكد على تبعية العراق للمورد النفطي طول مدة الدراسة.

3. الريع النفطي

هو الفرق بين تكاليف انتاج النفط وسعر النفط الخام، وتحصل الدول النفطية التي تصدر النفط على الريع النفطي كتعويض عن نضوب هذا المورد. (الشمري، 2018: 147) تعاني الدول الريعية النفطية من صعوبة في تنويع اقتصادياتها وذلك بسبب التقلبات المستمرة في اسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية وماينتج عنها من مشاكل متمثلة بالمرض الهولندي إضافة الى ضعف المؤسسات الحكومية. (حجازي، 2015: 71)

يوضح الجدول اعلاه نسبة ريع النفط الى الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية الذي يؤكد على ريعية الدولة واعتمادها على النفط وتؤكد ان العراق البلد المعتمد كليا على النفط واعلى نسبة سجلتها العراق في العام 2004 (65.82) من الناتج المحلي الإجمالي تولدت من ريع النفط أما أقل نسبة سجلتها فكانت (31.72) وبمقارنتها مع الجزائر والإمارات نجدها الأكثر اعتمادا على الريع النفطي.

الجدول (5)

الريع النفطي للمدة (2004-2020)

السنوات	العراق	الجزائر	الإمارات
2004	65.82	22.22	20.07
2005	66.538	29.09	24.80
2006	64.677	30.66	25.07
2007	53.215	28.68	22.86
2008	55.011	30.48	27.38
2009	38.067	20.63	17.98
2010	42.182	23.38	21.66
2011	49.994	27.27	28.74
2012	48.750	26.12	28.44
2013	44.445	23.80	25.75

2014	45.604	20.47	23.05
2015	36.213	12.84	13.12
2016	31.719	10.03	10.81
2017	37.801	12.12	13.02
2018	44.305	15.65	16.58
2019	39.299	14.31	16.35
2020	32.239	10.19	11.51

المصدر: البنك الدولي https://data.worldbank.org/

*الريع النفطي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الاستنتاجات والمقترحات

1. الاستنتاجات

1-بينت الدراسة أن العراق يعاني من مستويات عالية من الفساد وذلك حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر من قبل منظمة الشفافية الدولية حيث تعاني مؤسساتها من '' لعنة الفساد'' لاستغلال السلطة لاغراض شخصية ووجود الطائفية وأيضا اعتمادها على العلاقات الشخصية والمحسوبية في التوظيف وإهمال الكفاءات.

2-حققت الامارات مستويات عالية من الشفافية وتأتي في صدارة دول الشرق الأوسط من حيث الشفافية وتعتبر الأفضل وذلك لتسهيلها الإجراءات الحكومية والابتعاد عن المحسوبية. أما الجزائر فالفساد متفشي في مؤسساتها ولم تحقق اي تقدم في تخفيف الفساد.

3-يرجع السبب واحدا وراء انتشار الفساد في العراق والجزائر لاعتمادها بشكل كلي على القطاع النفطي الذي يعتبر من أكثر القطاعات التي يسهل فيها الصفقات المشبوهة وبالتالي انتشار الفساد.

4-أكد مؤشر التبعية للموارد النفطية أن العراق والجزائر اقتصادهما تابع لقطاع النفط ولايوجد أي تنوع في صادراتها، أما الامارات فمحاولاتها مستمرة للتخلص من التبعية ونجحت في السنوات الاخيرة من التخلص من التبعية والتوجه نحو التنويع الاقتصادي.

5-بين التحليل ان سوء الادارة ولعنة الفساد والاعتماد الكلي على القطاع الوحيد (وهو النفط) واهمال قطاعات مهمة في الاقتصاد كل ذلك هو السبب وراء تسمية وفرة المورد بـ (اللعنة) وبالاساس هي نعمة للدولة.

2. المقترحات

1- التخطيط من أجل تحويل لعنة المورد الى نعمة وذلك بوضع سياسات معينة والاستفادة من التجارب الناجحة للدول النفطية الاخرى، كما تبين أن الامارات نجحت في التغلب على تبعيتها للنفط بعد ان واجهت احدى الازمات في الثمانينات، فلا بد للعراق محاولة الاستفادة من تجربة الإمارات.

2- توجيه جزء من الايرادات النفطية الى مشاريع البينية التحتية (كالطرق والجسور والمدارس والمستشفيات ....)، من خلال الانفاق العام أو صناديق التنمية المحلية، مع التركيز على التوجه نحو المشاريع الانتاجية وخاصة في اوقات ارتفاع اسعار النفط العالمية.

3- أهم نقطة هي يجب أن يكون لدى الحكومة الرغبة وقوة الإرادة للنهوض بالاقتصاد العراقي والاستفادة من هذه النعمة والقيام بالاصلاحات اللازمة في هذا القطاع وإيضا إصلاحات جذرية تساهم في تطبيق التنمية الاقتصادية.

4- تعتبر الثروة النفطية نعمة يجب ان تعود ثمارها الى كافة الاجيال لذا يجب ادخار جزء من الإيرادات النفطية لتستفاد منها الاجيال القادمة عوضا عن نضوب النفط وذلك من خلال انشاء صناديق استثمارية وسيادية أو ادخارية خاصة للاجيال المستقبلية.

5-ضرورة توفير مناخ استثماري من خلال توفير بنية تحتية ملائمة وتوفير الحماية والتسهيلات للاستثمارات الاجنبية في القطاعات غير النفطية.

قائمة المصادر:

1. المصادر العربية

1. أمين، حواس. (2017). لعنة الموارد المؤسسات: أصل الأزمة، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 1.
2. بوالشعور شريفة، زينة قمري.(2021). أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي ونظرية لعنة الموارد الطبيعية: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال المدة 1990-2019، المجلد15، العدد 2.
3. حافظ، طالب حسين .(2019). لعنة الموارد النفطية التجربة النرويجية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد2.
4. حجازي، أمجد .(2015). تنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية الماضي والحاضر ومسار المستقبل، ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي.
5. حكيمي، توفيق، فاطمة الزهراء حشاني .(2016). إشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع.
6. خريسان، باسم علي .(2022). العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
7. روس، مايكل .(2014). نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم)، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1.
8. ستيغليتز، ي. جوزيف. (2005). الرقابة على النفط (تحويل الموارد الطبيعية الى نعمة وليس الى لعنة)، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك.

9. سقني، عبلة، محمد لمين هيشور .(2018). ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري (دراسة الاسباب وآليات المكافحة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 7، العدد1.
10. سليتر، روبرت (2016). سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة: محمد فتحي خضر، الطبعة الأولى.
11. الشمري، مايح شبيب .(2018). الواقع الريعي وآثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985-2015)، مجلة التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 23، السنة الثانية عشرة.
12. شهيب، رشا خالد .(2020). تحليل أثر مؤشر إدراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة (2003-2017)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، المجلد 1، العدد2.
13. عاتي، حسن كريم .(2012). العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس، هيئة النزاهة-العراق.
14. عويد، غزوان رفيق .(2016). دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة الى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع.
15. كازناتشيف، بيتر .(2019). ريع الموارد والنمو الاقتصادي، ترجمة: علي الحارس، المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية، ط1، لبنان.
16. مصطفى،بلمقدم، بن رمضان أنيسة .(2012). الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة البترول في الجزائر)، المجلة الجزائرية للعولمة والساسات الاقتصادية، العدد 3 .
17. معياش، نسرين .(2019). النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 16، العدد1.
18. منصور، منال. (2015). لعنة الموارد وسبل تجنبها، مجلة دراسات Dirassat، العدد الثالث.
19. الموسوي، سيد شرف محسن .(2021). قراءة تحليلية عن وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2021، https://www.annd.org
20. موسى، باهى، سعاد شعابنية. (2017)، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة لعنة الموارد في البلدان العربية المصدرة للنفط-عرض تجارب رائدة، الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات.
21. هادي،صادق .(2019). لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج،دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1.
22. الهاشمي، ندى .(2018). الاقتصادات الرائدة في العالم، وزارة الاقتصاد-الامارات العربية المتحدة.

2. المصادر الانكليزية:

1. Ahmed, S. A. (2011). Will Iraq escape the resource curse? (Doctoral dissertation).
2. Di John, J. (2010). The 'resource curse': Theory and evidence. Elcano Newsletter, (72), 9.
3. Rosser, A. (2006). The political economy of the resource curse: A literature survey.
4. Frankel, J. A. (2010). The natural resource curse: a survey (No. w15836). National Bureau of Economic Research.
5. Mideksa, T. K. (2013). The economic impact of natural resources. Journal of Environmental Economics and Management, 65(2), 277-289.
6. Bresser-Pereira, L. C. (2008). The Dutch disease and its neutralization: A Ricardian approach. Brazilian Journal of Political Economy, 28, 47-71.
7. Michael, L.Ross (2011). The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton University Press.
8. Rosser, A. (2006). The political economy of the resource curse: A literature survey.
9. Ross, M. L. (2001). Does oil hinder democracy? World politics, 53(3), 325-361.
10. Robinson, J. A., Torvik, R., & Verdier, T. (2006). Political foundations of the resource curse. Journal of development Economics, 79(2), 447-468.
11. Ismail, K. (2010). The structural manifestation of the 'Dutch disease': the case of oil exporting countries. International Monetary Fund.
12. Cappelen, Å., & Mjøset, L. (2009). Can Norway be a role model for natural resource abundant countries? Chp, 3, 44-72.
13. Makochekanwa, A. (2009). An empirical test of the Dutch Disease hypothesis on Botswana's main exports.

.